مجلة تاريخ المغرب العربي
EISSN 2600-657X
ISSN : 2478-0154
المجلد: 09 / العـــدد: 02 (2023)

مسألة العدالة الاجتماعيّة في اهتمامات جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين على ضوء مجلّة الشّهاب 1931-1939م

The issue of social justice in the concerns of the Association of Algerian Muslim Scholars 1931-1939

الأستاذة/ هاشم كوثر*
جامعة الشّهيد حمّة لخضر / الوادي
amrbouzidi7@gmail.com

- الملخص:

تتطرّق هذه الدّراسة لمساهمة جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين في المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعيّة في المجتمع الجزائري الذي كان يعاني من نظام استعماريّ منظّم محكم وشرس، بالوقوف على ما تضمّنته مجلّة الشّهاب بين سنتي 1931- 1939، وهي إحدى المصادر الهامّة التي تكتنز بين طيّاتها الزّخم الهائل من تاريخ الجمعيّة ونضالها العام .

- الكلمات المفتاحية: الحركة الإصلاحيّة؛ العدالة الاجتماعية؛ المجتمع الجزائري؛ الأندجينا؛ المساواة؛ النّضال العمّالي.

Abstract:

This study deals with the contribution of the Association of Algerian Muslim Scholars to the demand for social justice in Algerian society, which was suffering from an organized and tightly controlled colonial regime. It is based on the contents of Al-Shehab magazine between the years 1931-1939 and is one of the important sources of Assembly and its general struggle.

Keywords:

Reform movement - Social justice - Algerian society - Andijina - equality - Labor struggle.

* المؤلف المرسل

مقدّمة:

شكّلت العديد من قضايا المجتمع الجزائـري هاجسـا مؤرّقـا لجمعيّـة العلمـاء المسلمين الجزائريين فأخذت حيّزا هامّا من تفكيرها واهتماماتها، إذ أدركت في وقت مبكّر حاجته للتّغيير والإصلاح والنّهوض خاصّة مع معاناته ومعيشته الضّنكا التي تمخّضـت أساسا عن النّظام الاستعماري الفرنسي الذي أخذ في تطبيق سياسـات عنصريّة كرّسـت الفقر والجوع والإجحاف والتّهميش والإقصاء للعنصر الجزائري المسـلم صـاحب الأرض والحق، والتّمييز بينه وبين الأوربيّ الدّخيل منذ قرن من الزّمان.

ولّما كان هدف الجمعيّة ترقية المجتمع الجزائري وإصلاحه والمحافظة على هويّته ووجوده سعت جاهدة للمطالبة بحقوقه وعملت مـن أجـل إرسـاء العدالـة الاجتماعيّـة، وإبرازها واقعا ملموسا على أرض الحقيقة لا عـلى صـفحات الجرائـد والمجـلّات فقـط، فجنّدت لذلك كلّ طاقاتها وسخّرت مختلف الوسائل من بينها مجلّة الشّهاب التي لم تكن منبرا حرّا للفكر والعلم والثّقافة فحسب، بقدر ما جعلتهـا سـلاحا واجهـت بـه مكائـد الاستعمار ودسائسه، ووظّفته الجمعية أيّما توظيف لإسماع صوتها وإعلاء كلمة الشّعب والوطن.

حيث جاءت هذه الدّراسة بهدف إبراز جانب آخر من جوانـب مشرـوع جمعيّـة العلماء الإصلاحي الذي مسّ مختلف مشاكل الجزائريين، راعـت مـن خلالـه وضـعيّتهم الثّقافيّة والسياسيّة والاقتصادية والاجتماعية بالتّركيز على قضيّة العدالة الاجتماعيّة وفق تصوّراتها الخاصّة من خلال مجلّتها الشّهاب منذ تأسيس الجمعيّة سنة 1931 إلى غايـة توقّفها عن الصّدور سنة 1939 واعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي التّحليلي، بـالتطرّق لثلاثة عناصر:

1. مجلّة الشهاب صوت جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين
2. مفهوم العدالة الاجتماعيّة عند روّاد الجمعيّة
3. توصيف الشّهاب لواقع المجتمع الجزائري

1- مجلة الشّهاب صوت جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين:

كانت الشّهاب لسان حال الحركة الإصلاحيّة التي تزعّمها الإمام عبد الحميد بـن باديس في بادئ الأمر ثمّ جمعيّة العلماء المسـلمين بعـد تأسيسـها في 05 مـاي 1931 في مرحلة تالية، حيث صـدر العـدد الأوّل منهـا في25 ربيـع الثـاني 1344 هـ/ 1 نـوفمبر

1925م[1]، بعدما عطّلت السّلطات الاستعمارية جريدة المنتقد[2] التي صدر آخر عدد منها في 10 ربيع الثاني 1344 هـ / 29 أكتوبر1925م[3].

صدرت الشّهاب أوّل الأمر في شكل جريدة أسبوعيّة، أسّسها الشّيخ عبد الحميد بن باديس واقتفت آثار سابقتها شكلا ومضمونا، مرّة كلّ أسبوع ثمّ صدرت يومي الاثنين والخميس لمدّة 04 سنوات أين واجهت الجريدة أزمة ماليّة كادت تقضي عليها[4] فتحوّلت إلى مجلّة شهريّة ابتداء من رمضان 1347 هـ/01 فيفري 1927 م[5]، وقد شملت تغييرات على مستوى الشكل والحجم وعدد الصفحات ابتداء من 16 ديسمبر 1926 ، فأصبح حجمها 28 × 19 بعد أن كان 55× 40 ، و06 صفحات ثمّ 08 ثمّ 16 صفحة لتطبع في سنة 1929 على 36 صفحة بعد أن كانت تطبع على 04 صفحات فقط[6].

تولّى الشّيخ عبد الحميد بن باديس رئاسة تحريرها وتكييف منهاجها، ولم يتم التّصريح بذلك إلّا مع صدور العدد 49 بتاريخ 10 صفر 1345 هـ[7]/ 13 ديسمبر 1926 ليصبح مديرها منذ 03 جانفي 1929 م بعد أن أعلن أنّه يغطّي عجزها المالي من ماله

---

[1] : **الشّهاب** ، مج 1 ، السّنة 1 (1344 هـ / 1925 – 1926 م)

[2] : **المنتقد** جريدة أسبوعيّة تهدف للإصلاح الدّيني، صدر العدد الأوّل منها في 02 جوان 1925 بقسنطينة ، ظهر منها 18 عددا، وكان العدد 19 جاهزا غير أنّه حجز ومنعت الجريدة من الظهور، أسّست الجريدة من طرف جماعة من الشبّان المسلمين، كان مديرها الإداري أحمد بوشمّال والمتصرّف عمّور بن أحمد ومحرّروها عدّة، على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس والمولود بن الصدّيق والطيّب العقبي ومحمّد الهادي السّنوسي وأبو اليقظان ومبارك بن محمّد الميلي وغيرهم، وقد لخّصت الجريدة خطّتها في أنّها " جريدة مستقلّة وطنيّة تعمل لسعادة الشّعب الجزائري بمعاونة فرنسا الديمقراطيّة " . **ينظر** : زهير إحدّادن : بيبلوغرافيا الصّحافة الجزائريّة ، ج1 (الصّحافة الإسلاميّة الجزائريّة من بدايتها إلى 1930)، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر، 1986، ص 38

[3]: **جريدة المنتقد**: ع18، قسنطينة، 10ربيع الثاني 1344 هـ _ 29 أكتوبر 1925 م ، ص 1

[4] : محمّد ناصر: الصّحف العربيّة الجزائريّة من 1847 إلى 1939 ، الشّركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع ، الجزائر، 1980 ، ص58

[5] : تركي رابح عمامرة : " مجلّة الشّهاب للشّيخ عبد الحميد بن باديس لسان الإسلام و العروبة و الوطنيّة في الجزائر 1925-1939 و دورها في نهضة الجزائر الحديثة " ، **مجلّة الذّاكرة** ، ع5 ، مجلّة الدّراسات التّاريخيّة للمقاومة والثّورة الجزائريّة، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، أوت 1998 ، ص89

[6] : زهير إحدّادن : المرجع السّابق ، ص 39

[7] : مفدي زكريّاء : تاريخ الصّحافة العربيّة في الجزائر، تحقيق أحمد حمدي، مؤسّسة مفدي زكريّاء ، الجزائر، 2003 ، ص 88

الخاص[1]، وحرّرت مواضيعها العديد من الأقلام الوطنيّة والمغاربيّة العربيّـة والإسـلاميّة، فكانت بمثابة غذاء لعقل القاري وروحه، فازداد ذهنه تريّضا وروحـه اسـتمتاعا وقلبـه إيمانا راسخا وآمالا زاهرة.

وبعد تأسيس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين في 05 مـاي 1931[2] أصـبحت الشّهاب أداتها في نشر دعوتها وتطهير الإسلام من البدع والخرافـات التـي ألصـقت بـه، ومواجهة المشاريع الاستعماريّة من تنصير وتجنـيس وتغريـب وإدمـاج، حيـث جنّـدت كتّابها لتحقيق الأهداف التي سطّرتها منذ بزوغ فجـر الحركـة الإصـلاحيّة في الجزائـر بدايات القرن العشرين.

استمرّت الشّهاب في الصّدور حتّى عام 1939 م عندما أوقفها الشّيخ ابن باديس بنفسه عشيّة إعلان الحرب العالميّة الثّانيّة(1939 – 1945) لأنّه رفض أن تكون أداة في يد الإدارة الاستعمارية التي وضعت الصّحف تحـت إشرافهـا المبـاشر بموجـب قـوانين الحرب[3]، واستطاعت خلال 14 عاما أن تحدث تأثيرا عميقا في الصّحافة العربيّة بالجزائر بالجزائر في فترة مابين الحربين[4].

1-مفهوم العدالة الاجتماعيّة عند روّاد الجمعيّة :

تعتبر مسألة العدالة الاجتماعية من الطّروحات المهمّة التي خصّـت بهـا الحركـة الإصلاحيّة بعضا من الدّراسة في كتاباتها على صفحات جرائدها، كـون أنّ الـلّا مسـاواة الاجتماعية كانت سارية في المجتمع الجزائري بسبب سياسة المستعمر القائمة عـلى الميـز العنصري .

ولّما كان الإسلام هو أصل الأفكار الإصلاحيّة ومرجعيّتها الكبرى نظر المصـلحون الجزائريون للعدالة الاجتماعيّة من منظورها الإسلامي على أنّها عدالة إنسانيّة شاملة لكل جوانب الحياة ومقوّماتها، وهي تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيهـا كمـا تتناول الشعور والسلوك والضمائر والوجدانات والقيم المادية والمعنويّة والروحيّة جميعا وليست مجرّد عدالة اقتصاديّة محدودة[5] وفي وصفه لواقع العدالة في المجتمـع الجزائـري

[1] : زهير إحدّادن : المرجع السابق ، ص 39

[2] : Jacques Carret : L'association des Oulémas d' Algérie ,Alem El Afkar ,Alger,2008,p37

[3] : أحمد الخطيب : جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنيّة الوطنيّة للكتاب ،الجزائر، 1985 ، ص 112

[4] : عواطف عبد الرّحمان : الصّحافة العربيّة في الجزائر (دراسة تحليليّة لصحافة الثّورة الجزائريّة 1954 – 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985 ، ص 37

[5] : سيّد قطب: العدالة الاجتماعيّة في الإسلام، ط13،دار الشروق، القاهرة، 1993، ص26

عرّفها الشّيخ مبارك بن محمّد الميلي فيقول: " العدالة ميزان اجتماعي تجرّد فيه الموزونات عن كلّ المميّزات ويتساوى أمامه الأنذال وذوو الهيئات، العدالة حقّ يطلبه الضعيف من القويّ ونصير يفزع إليه المظلوم وحصن يلجأ إليه الخائف" وأمام العدالة تلغى كلّ المراتب والمقامات ويتساوى الجميع ولا وجود للفروقات وهي في ذات الوقت حقّ من الحقوق الإنسانيّة المنشودة التي يطلبها الإنسان الضعيف الذي لا حول له ولا قوّة من القويّ صاحب القوّة والسّلطان[1]، أي أنّها نظام اجتماعي يتمّ من خلاله تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع في حقوقهم المختلفة كالعمل والثروة والتعليم والصحافة وغيرها ممّا يؤدّي بهم إلى العيش بكرامة وإنسانيّة.

أمّا الشيخ ابن باديس فقد اعتبر أنّ العدالة أصل من أصول الولاية والحكم في الإسلام لأنّ النّاس سواء أمام القانون ولا فرق بين قويّهم وضعيفهم وهي تستلزم أمرين صون حقوق الأفراد والجماعات فلا يضيع حقّ ضعيف لضعفه ولا يذهب قويّ بحقّ أحد لقوّته عليه، وحفظ التّوازن بين طبقات المجتمع عند صونها فيؤخذ الحقّ من القويّ دون أن يقسى عليه لقوّته فيتعدّى عليه حتّى يضعف وينكسر، ويعطي الضّعيف حقّه دون أن يدلّل لضعفه فيطغى وينقلب معتديا على غيره[2].

وتكمن أهميّة العدالة في نظر الشّهابيّين كونها تعتبر مصدرا تنبعث منه حريّة الاجتماع والنّشر والتّعليم والمساواة في الحقوق الشّخصيّة فلا يحرم ذو حقّ حقّه مهما كان جنسه ودينه ولا يعطي لمن لا يستحقّ وليس هو أهل له، ولتطبيق العدالة التي تضمن تحقيق سعادة النّاس يجب أن يتمتّع المجتمع بثلاثة عناصر أساسيّة هي الحريّة، الإخاء والمساواة، وهو الأمر الذي كان غائبا في المجتمع الجزائري بسبب عدم تطابق القانون الذي يبيّن حقيقة العدالة وآثارها وخبث الإدارة الاستعمارية المطبّقة للقوانين [3].

إنّ نظرة الإصلاحيين الإسلامية للعدالة الاجتماعية والتي تقيّدوا وعملوا بها، هو ما يفسّر رفضهم للاشتراكية وتشديدهم على ضرورة احترام الملكيّة الفرديّة، والجزائر دولة إسلاميّة تتّخذ من القرآن كقانون إلهيّ ينظّم الشّريعة وينظّم المجتمع في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتأثّر به ومن هذا المنطلق اعتبر الشّيخ عبد الحميد بن باديس القرآن وسنّة النّبيّ صلى الله عليه وسلّم درعا واقيا ومصدرا لحماية

[1] : **الشّهاب** : ع4 ، 16 جمادى الأولى 1344 هـ / 03 ديسمبر 1925 ، ص 68

[2] : عبد الحميد بن باديس : "أصول الولاية في الإسلام "، **الشّهاب**، ج11،م13، جانفي 1938، ص471

[3] : نفسه ، ص 69

هويّة الشعب الجزائري من الغرب المستبدّ وأفكاره[1] ، ومن ثمّ كانت معارضـتهم لتسرّب الفكر الشّيوعي إلى الأوساط الكادحة، وكانوا يرون أنّ الشّيوعيّة تتعـارض مـع الإسـلام الصّحيح[2]، ومفهومه للإصلاح الديني والاجتماعي وتمسّكوا بفكرة أنّ العودة إلى الإسلام الحق كفيلة بأن تحلّ كافّة المشاكل التي تعترض سبيل الإنسـان، لأنّ انفسـاح المجـال في نظرة الإسلام إلى الحياة وتجاوزه القيم الاقتصادية الخالصة إلى سائر القيم التـي تقـوم عليها الحياة يجعله أقدر على إيجاد توازن وتعادل في المجتمع، وعـلى تحقيـق العدالـة في الدائرة الإنسانية كلها ويعفيه من التفسير الضيق لهـا كمـا تفهمهـا الشـيوعيّة[3] وجـاء الرّفض مع تحديد الانتماء الديني للشّعب الجزائري، وتأكيد إسلاميّته في مقـال للشّـهاب بعنوان " نحن مسلمون وكفى " يقول:" إنّ الإسلام الذي ندين به...هو دين جـامع لكـلّ ما يحتاج إليه البشر أفرادا وجماعات لصلاح حالهم ومآلهم، فهو ديـن لتنـوير العقـول وتزكية النّفوس وتصحيح العقائد وتقويم الأعمال ... فلا يحتاج بعده إلى ما يتناحر عليه الأوربيّون من مبادئ أحزاب وجمعيّات، ليس في استطاعة شيء منها أن يصلح حالهم لا في السياسة ولا في الاجتماع"[4]، فالإسلام دعا إلى لـون مـن العدالـة الاجتماعيـة هـو أقـرب للإنسانيّة من دعوات الشّيوعيّين الجامحة التي تعرقل سير حضارتها، وحثّ على ضرورة إشراك الفقراء مع الأغنياء في الأموال، وشرّع في مجال التنمية الاقتصادية وسائلا غير الرّبا والاحتكار مثل القراض والمزارعة والمغارسة ممّا يظهر فيه التّعاون العادل بـين العمّـال وأرباب الأراضي والأموال، وهي دعوة إلى العدالة الاجتماعية سـبقت الـدّعوات الوضـعيّة بمئات السّنين[5]، وفهم الإسلام للطّبقات لـيس هـو فهـم أي مـن النّظريّـات الوضـعيّة، فالإسلام جاء لينتزع عنصر الصّراع من داخل المجتمع حتّى تعيش الأمّـة بسـلام وأخـوّة وهو سبيل سعادة وطمأنينة كل فئات المجتمع بإلغائه لسلطة المال وهيمنتـه وتمركـزه[6]،

---

[1]:H.Le Masne : " role de l' islame dans les rapports entre la communauté maghrébin et la société française",**revue le Supplément (revue d'éthique et de théologie morale)** ,n 156,organe de recherche pluridisciplinaire et internationale ,paris, avril 1986,p58

[2]: عبد الحميد بن باديس: "حفظ الأموال باحترام الملكيّة"، **الشّهاب**، ج8، م6، سبتمبر 1930، ص 462

[3] : سيد قطب: المرجع السابق، ص28

[4] : **الشّهاب** : ج11 ، م10 ، أكتوبر 1934 ، ص 30

[5] : عبد الكريم بوالصّفصاف : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931 – 1945 ، ط1 ، دار البعث ، الجزائر 1981، ص 117

[6] : صالح عوض : معركة الإسلام والصّليبية في الجزائر ، ج1 ، الزيتونة للإعلام والنشر ، الجزائر ، 1989 ، ص 265

ومن ذلك رأى الشيخ ابن باديس أنّ التّمايز الطبقي في الجزائر نتج عن تفكّك المجتمع الجزائري التقليدي بسبب الاستعمار، وأنّ الصّراع الطّبقي هو انعكاس لنجاح التدخّل الأوربي في الاقتصاد الجزائري من جهة ودليل على تسرّب الأفكار الاشتراكيّة التي وجدت أرضيّة ملائمة وآذانا صاغية بين الجزائريين، الأمر الذي جعله ينتصب لمواجهتها وإرساء الإيديولوجية الاجتماعية الإسلامية التي تقوم على نبذ كلّ أوجه الصراع الطبقي[1]، ولم يلم الشيخ الإيديولوجيات الخارجية بقدر ما لام قصور الجزائريين في اتباع تعاليم الإسلام وتطبيقها، فقد أشار في الشّهاب إلى ارتكاب الموبقات وانتشار ممارسة العديد من الخطايا الاقتصادية التي حرّمها الدّين كالرّبا والقمار واستغلال العمّال وعدم أداء الزّكاة[2]، وأدان أنانيّة عدد من الجزائريين الذين امتنعوا عن التصدّق ومساعدة المحتاجين، وهو ما سيجعل جمعية العلماء تعمل على تصحيح الوضع وعلاج الواقع الاجتماعي والاقتصادي وإصلاحه عن طريق بثّ الروح الاجتماعيّة في الطبقة المفكّرة من الشعب كونها بمثابة علاجات وقتية ووسائل أولية تدعم أسباب الرقي الاجتماعي، وحثّ الشعب على إصلاح نفسه وتقويمها وتثقيفها وتنمية موارد حياته الاقتصاديّة، فإذا أدرك كلّ فرد مسؤوليّته في ترقية نفسه وأسرته ماديّا وأدبيا سهل على المصلحين التدرّج به في مدارج الرقي الاجتماعي والاقتصادي وغيره[3]، فيرقّي الفلاح فلاحته والصّانع صناعته والتّاجر تجارته، لأنّ نهضة الأمّة منوطة بنهضة الفرد[4].

2- توصيف الشهاب لواقع المجتمع الجزائري :

لّما كانت الشّهاب تولي اهتماما بقضايا المجتمع الجزائري عامّة والعدالة خاصّة سعت إلى إبراز الواقع المرير الذي كان يعيشه الجزائري في غياب هذا الحقّ وما انجرّ عنه، حيث أنّ الجزائر في طابعها العام أصبحت تعاني من الرّكود والجمود، ففي الشّؤون الاقتصادية من خلال الفلاحة والتّجارة والصّناعة تجدها كانت محافظة على نظامها التّقليديّ كأنّها تعيش في ما قبل الميلاد، وفي طرق التّفكير والفنون والعلوم والآداب

[1] :أندري ديرليك: عبد الحميد بن باديس مفكر الإصلاح وزعيم القوميّة، ترجمة، مازن مطبقاني، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص248

[2] : عبد الحميد بن باديس : " فصل في فوائد الزكاة المفروضة والصدقات والإصلاح المالي للبشر وامتياز الإسلام بذلك على جميع الأديان "، **الشهاب**، جويلية 1932، ص 346

[3] :عبد الحميد بن باديس : "رقي الفرد ورقي الجماعة أيهما اسبق " **الشهاب** ،ج5،م6،جوان 1930، ص 310-311

[4] عبد الحميد بن باديس : " قالمة –سدراته"، ج12، م5، **الشهاب** ، جانفي 1930، ص 13

والاجتماع كأنّها في جاهليّة قبل الإسلام[1]، بسبب قانون الأهالي " الأندجينا " الرّهيب الـذي كان يحظر التحرّك الفكري والعلمـي والاجتمـاعي والسّـياسي للجزائـريين ولعـب دورا خطيرا في تغليف الوضع المتخلّف[2] من ناحية وعبث بعض الولّاة بالقوانين وجشع غالبيّـة المستعمرين الذين رأوا في يقظة الجزائري وتفطّنه أشدّ عليهم من بلاء نـزول الـبرد عـلى غلّاتهم من كلّ جائحة، حتّى عبّر أحد المعمّرين ذات يوم عن ذلك بقوله إذا وجدت عربيّـا – أي جزائريّا- وأفعى فاقتل العربيّ "[3].

وفي إطار اهتمامها بالجانب الاجتمـاعي اختصرت الشّـهاب سـنة 1932 حـال الأهالي الجزائريّين الذين أصبحوا يحتلّون في وطنهم المراكز الدنيا من السـلّم الاجتمـاعي فيقول:" إنّ حالة المسلمين قد أصبحت في هذه الأوقات أقرب إلى اليأس منها إلى الرّجاء ... إنّ الكثير والكثير جدّا من رجال البوادي والقرى أصبحوا لا يتحصّلون على ما يسدّ الرّمق وصار شبح المجاعة الرّهيب يهدّدهم كل صباح وكلّ مساء"[4] وتتعجّـب الشّـهاب مـن " إقدام الإدارة على تشريد كتلة كبرى من العرب – الجزائريين – في العمالة الوهرانيّة ونزع أرضهم من بين أيديهم وتركهم يعزّزون جانب الجند العرمرم من العـاطلين المتشرّدين الذين لا لهم مأوى ولا يملكون في الحياة متاعا، ويقع ذلك في وقت اشتدّت فيـه الضّـائقة بالمسلمين الجزائريين إلى درجة أنّهم أصبحوا يأكلون الميتة ...ولا يجدون دثارا يقيهم شرّ البرد الزّمهرير"[5]، وهو ما أدّى بالمنظّمـات الدّوليّـة إلى القـول "إنّ مسـتوى المعيشـة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أحطّ مستوى في العالم كلّه "[6].

وفي صورة أخرى فقد عانى الجزائريّ من حظر التّفكير ومنع الاجتماع والنّشر، فإذا طلب حريّة التّفكير قالوا عنه شيوعي وهو مسلم لم يرض التّجنيس فأصبح عرضـة لتهديدات الإدارة الاستعمارية، ومنعت الجمعيّات بحجّة أن لا فرق بـين حريّـة الاجتمـاع والثّورة[7]، وعندما ظنّ الجزائريّون أنّه أتيحت لهم فرصة النّشر لمّا أصدرت جريدة المنتقد كأداة لتهذيب الفرد الجزائري وتطهير الدّين الإسلامي ممّا شابه من الأباطيل والمنكـرات،

[1] : **الشّهاب** : ج11 ، م10 ، المصدر السابق، ص 70

[2] : أحمد الخطيب : المرجع السّابق ، ص 223

[3] : **الشّهاب** : ع4 ، المصدر السّابق ، ص 71

[4] : عبد الحميد بن باديس : " حديث القرض"، **الشّهاب** : ج8 ، م8 ، ربيع الثـاني 1351 هـ / أوت 1932 ، ص 430

[5] : عبد الحميد بن باديس : " حول تشريد القبائل"، **الشّهاب** : ج2 ، م9 ، المصدر السّابق ، ص 98

[6] : مارسيل أجريتو : الوطن الجزائري ، ترجمة. عبد الله لولو ، الدّار القوميّة ، القاهرة ، ص 40

[7] : نفسه ، ص 71

والتي لم ينشر بها إلّا ما هو طبق برنامجها أغلقت وصودرت فكان آخـر أعـدادها في 29 أكتوبر 1925 [1].

وفي مجال التّعليم صوّر أحد الكتّاب صورة أخرى من صور اللّامساواة، إذ بعـد المقارنة بين التّعليمين الفرنسي والعربي أوضح أنّ الأوّل متنـوّع وكثـير غـير أنّ نصـيب الأهالي منه قليل، في حين فقد التّعليم العربي ما عدا 03 مدارس فيها من العربيّـة النّـزر اليسير[2]، وهي المدارس التي أنشأتها الإدارة الكولونياليّة في الجزائر العاصـمة وتلمسـان وقسنطينة لتخريج الإطارات الجزائريّة المرشّحة للعمل في سلك القضاء أو التّدريس وفق ما يخدم المصلحة الاستعمارية، وكان التّعليم فيها باللغتين العربيّة والفرنسـيّة [3] إضـافة إلى أنّها لم تكن مفتوحة باستمرار أمام التلاميذ الجزائريين بسبب رفض الكولون لـذلك، حيث كان يرى أنّ تعليم السكّان الأصليين يمثّل خطرا حقيقيّـا يهـدد وجـود ومصـالح المعمّرين من النّاحية الاقتصادية ومن ناحية توطينهم في الجزائر، لذلك كانوا يطالبون في كلّ مرّة بإلغاء التّعليم الابتدائي لأبناء الجزائريين[4].

وأمام هذه السّيطرة واحتكار الفرنسيين والمعمّرين للمـدارس، كانـت المسـاجد وجهة أبناء الأهالي، بيد أنّ التّدريس فيها كان بطرق تقليديّة، إذ لا يتحصّل التلميـذ بعـد أمد طويل إلّا على حفظ كلمات دون فهم معناها[5]، كما كانت الإدارة الاستعمارية لا تسمح تسمح بفتح مدرسة قرآنيّة إلّا بشروط مهينة تنتهـي بـأن تجعـل هـذا التّعلـيم خدمـة لخطّتها الجهنّميّة[6]، وبالمقابل تجد حالة المعمّرين على عكس الأهليّ، إذ كانت تدار شـؤون المدارس الفرنسيّة والفلّاحين والمعمّرين والتجّار من غير المسلمين بأحدث نظـام وأفضـل حال[7] وقد شهد شاهد من أهلها فأوجز وصفه لاحتكار البرجوازيـة الاسـتعمارية لثـروة

[1] : زهير إحدّادن: المرجع السّابق ، ص 38
[2] : **الشّهاب** : ج11 ، م10 ،المصدر السابق ، ص 71
[3] : محمّد الميلي : ابن باديس وعروبة الجزائر ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، الجزائر ، 2012 ، ص 29
[4] : صالح عوض : المرجع السابق ، ص 214 – 215
[5] : **الشّهاب** : ع4، المصدر السابق ، ص 71
[6] : محمّد طهّاري : الحركة الإصلاحيّة في الفر الإسلامي المعاصر (الشيخ عبد الحميد بن باديس) ، ج3 ج3 ،دار الأمّة ،الجزائر ، ص6
[7] : **الشهاب** : ع4 ، المصدر السابق ، ص 71

البلاد وهو جان ميليا (jan milia)[1] أحد الكتّاب الفرنسيين قائلا :" إنّنا إذا دقّقنا البحث لابدّ لنا أن نكشف السّتار عن تلك الثّروة الطّائلة التي جمعتها ثلّة قليلة من النّاس بينما البؤس الهائل مخيّم والفقر ضارب أطنابه في سائر الأوساط الإسلاميّة العامّة، وأصبح الأهالي عبارة عن طبقة هائلة من العملة المأجورين "[2]الذين سلبت أدنى حقوقهم، حيث كان يحرم العمّال الجزائريّون الذين يعملون في الزّراعة من أيّة منحة عائليّة، وحتّى إذا تحصّل العمّال في الصناعة والتجارة على منح عائليّة فإنّها لا تكاد تعادل 3/1 المنح التي يستفيد منها نظراؤهم من الفرنسيين في نفس المهنة[3].

وأمّا عن المساواة في الحقوق الشّخصيّة فأغلبها ارتبط بقضيّة التّجنيس التي رفضتها الأغلبيّة السّاحقة من الأهالي[4] حيث نشطت الدّعوة إلى تجنيس[5] الجزائريين وخصوصا النّخبة المثقّفة بالجنسيّة الفرنسيّة تمهيدا لإدماجهم [6] في الأمّة الفرنسيّة عقب الحرب العالميّة الأولى (1914 – 1919) حيث أغلقت فرنسا كلّ أبواب الحقوق

---

[1] : كاتب فرنسيّ مشهور بكتاباته في السياسة الجزائريّة وقد كلف بوضع تقرير من طرف لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان بهدف الاطّلاع على أحوال مسلمي الجزائر . **ينظر** : عبد الكريم بوالصفصاف : المرجع السّابق ، ص 87

[2] : نفسه ، ص 87

[3] : مالك بن خليف : الفكر السّياسي عند العلّامة عبد الحميد بن باديس ، ط1 ، دار طليطلة ، الجزائر ، ، 2010 ، ص 53

[4] : **الشّهاب** : ع4، المصدر السابق، ص 71

[5] : التّجنيس: "هو الانسلاخ عن الجنسيّة الإسلاميّة والدخول في الجنسيّة الفرنسيّة، بمعنى الاعتراف بفساد الشريعة الإسلامية وعدم الالتزام بأحكامها والاعتراف بصلاحيّة التّشريع الفرنسي الوضعي والالتزام بأحكامه عليه وعلى ذريته من بعده ".**ينظر** : إبراهيم أبو اليقظان : مختارات من صحف أبي اليقظان 1 جريدة وادي ميزاب 1926 – 1929 ، إعداد و تقديم محمد ناصر ، مكتبة الريام ، الجزائر ، 2003 ، ص 104

[6] : الإدماج (Assimilation) : سعت سلطات الاحتلال منذ البداية لدمج الجزائر في فرنسا وقد صدر صدر قانون الضم منذ 1848 بعد فرنستها وتنصيرها وإذابة كيانها في الشخصية الفرنسية، لكنّها لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين والأوربيين في الحقوق والواجبات وإنما طبقته فقط على المعمرين أما الجزائريين فقد أخضعتهم للقوانين الاستثنائية الصارمة. ومفهوم الإدماج سياسيا يعني جعل الجزائريين سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ومن الناحية الإدارية يعني أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات كما تتشكل إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا. **ينظر** : عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 75

السياسية والاقتصادية والاجتماعيــة والثقافيّــة في وجــه الجزائــريين إلّا الــذين يقبلــون المواطنة الفرنسيّة [1]، ورغم تبنّي حكومة الجبهة الشّعبيّة الفرنسيّة مشروع بلوم فيوليــت جوان 1936 الذي يقضي بمنح الجنسيّة الفرنسيّة للجزائــريين مــع حريّــة احتفــاظهم بجنسيّتهم الأصليّة وأحوالهم الشّخصيّة [2] إلّا أنّها لم تــنجح في ذلــك، وقــد تأكّــدت هــذه الفكرة أكثر بعد عودة وفد المؤتمر الإسلامي من بــاريس صــيف 1936[3] وعــلى رأســهم الشيخ ابن باديس الذي تفطّن وتيقّن بأن لا جدوى من الحكومــة اليســاريّة فــأزاح مــن الشّهاب شعار" الحق والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقــوق للــذين قــاموا بجميــع الواجبات " ورفع شعارا جديدا وأكثر تعبيرا عن ضرورات المرحلــة ومتطلّباتهــا وهــو " لنعتمد على أنفسنا ولنتكل على الله "[4].

3- جهــود جمعيــة العلمــاء في تعزيــز العدالــة الاجتماعيــة في المجتمــع الجزائري:

تعرّض علماء الإصلاح والجمعية إلى جملة من الانتقادات فيمــا تعلّــق بعنــايتهم بالقضايا الاجتماعيّــة والاقتصــاديّة للجزائــريين فــرأى بعضــهم أنّ التــزامهم بالــدّعوة الإصلاحية جعلت أفكارهم الاجتماعيّة أسيرة العقائــد الكلاســيكيّة وبالتــالي فــإنّهم لــم يحاولوا الخوض في المسائل الماديّة أو المسائل الاقتصاديّة، وأنّهم لــم يتمكّنــوا مــن درس البنية التقليدية للمجتمع الجزائري دراســة علميّــة ومعالجتهــا بالمعطيــات الاجتماعيّــة والاقتصاديّة التي طلع بها القرن العشرون، وما ساعد على ذلك أنّهم لم يكونــوا مــؤهّلين علميّا ولا سياسيا لمثل هذه الدّراسة، وفي تحليله لمدى اهتمام الحركة الإصــلاحيّة بقضــيّة العدالة الاجتماعية ذهب علي مرّاد إلى أنّ الحركة الإصلاحيّة لــم تحــاول تفهّــم النّضــال العمّالي من خلال علاقة العامل بربّ العمل خاصّة بعد تأسيس جمعيّة العلمــاء المســلمين الجزائريين، وعدم نضالها من أجل تحسين مستوى معيشة الجمــاهير العمّاليّــة، وعــدم انتقادها للرّأسماليّة الإسلاميّة في الجزائر، وعدم شنّها حربا ضروسا ضدّ الفقر، ورأى أنّ الدّافع الذي جعل المصلحين يتّخذون هذا الموقف السّلبي من الطّبقة العمّاليّة هو ارتبــاط الحركة الإصلاحية وازدهار أعمالها ومؤسساتها أكثر بسخاء الأسر البرجوازيّة الإســلاميّة

[1] : تركي رابح عمامرة : التّعليم القومي والشّخصيّة الجزائريّة 1931 – 1956 دراسة تربوية للشخصية الجزائرية ،ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ص 101

[2] : محمّد الميلي : المرجع السابق، ص 162

[3] : Jacques Carret : op.cit ,p47

[4] : محمّد الميلي : المرجع السابق، ص 25

في الجزائر أكثر من الاشتراكات المحدودة التي كان يساهم بها الشّعب البسيط[1]، واستند في تدليل ابتعاد العلماء المصلحين عن النّضال الاجتماعي أنّهم لم يحاولوا الاهتمام بالانتفاضات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر عام 1933، كما أنّها لم تنظر بعين الاعتبار إلى قضايا الطّبقة الكادحة المتواجدة في المدن الرّئيسيّة، ولم تكترث لأحوال الفلاحين المزرية التي أدّت إلى أحداث شهر أوت 1934[2]، وتبنّت جمعيّة العلماء الرّواية القائلة بأنّ المتظاهرين المسلمين كانوا مدفوعين من قبل محرّضين[3].

لقد كان تقييم أصحاب هذه الرؤية لتناول الجمعية لقضيّة العدالة الاجتماعية ونضالها من أجل تحقيقها مبنيّا على قاعدة إيديولوجيّة فسّرت العدالة الاجتماعيّة تفسيرا ماديّا ضيّقا كما نظرت لها الشيوعيّة وتعني المساواة في الأجور التي تمنع التفاوت الاقتصادي[4]، وهي عادة المحلّلين اليساريين في البلاد الإسلاميّة الذين كثيرا ما" يتحرّكون مع القضايا بحس تجزيئي ضيق الأفق لا يستوعب قوانين الصّراع والمعركة الدّائرة بين كلّ وجود الأمّة الاقتصادي والثقافي والحضاري وبين الوجود الاستعماري اقتصاديا وثقافيا وحضاريا، وحصروا العمليّة الاستعماريّة لبلادنا في العامل الاقتصادي على اعتبار أنّ الاستعمار إفراز طبيعيّ للوضع الرّأسمالي مغفلين كلّ الأبعاد الأخرى والرّئيسيّة في هذه العمليّة "[5] على عكس رؤية جمعيّة العلماء التي كانت أشمل وأوسع، وحتّى رفض الإصلاحيين للنّظريّات الاجتماعية الغربيّة كان رفضا حضاريا واعيا فركّزوا عملهم على إصلاح العقيدة والثقافة والعلم وضرورة إدراك أنّ الجزائر ليست فرنسا وذلك لمواجهة الحالة الاستعمارية التي برحيلها ستجرّ معها كلّ المآسي التي ألحقتها بالمجتمع الجزائري، ضف إلى ذلك أنّ جمعيّة العلماء كانت من فئة الفقراء ماعدا بعض الشّخصيّات القياديّة التي أنفقت كلّ ما في وسعها لها ولمدارسها[6].

كما أنّه ومع إمكانيّة الأخذ بوجهة النّظر السّابقة ولو بشكل نسبي لا يمكننا أن نسلّم بذلك مطلقا وأن نغفل أو نتجاهل دور الجمعية وسعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، فإذا كان المصلحون لم يجاهروا ولم يتبنّوا المطالب العمّاليّة صراحة وجهدا

---

[1]: Ali Merad : Le reformisme musulman en Algérie de 1925 – 1940(essai d histoire religieuse et social) , les editions El Hikma , Alger , 2010, p 262

[2] : Ibid ,p 262

[3] : أحمد الخطيب : المرجع السابق ، ص 225

[4] : سيد قطب: المرجع السابق، ص28

[5] : أحمد الخطيب : المرجع السابق ، ص 262 – 263

[6] : نفسه ، ص 264

فقد يكون ذلك من ضمن استراتيجيّات الحركة الإصلاحيّة التـي كانـت تتـوخّى الحـذر والحيطة خاصّة في علاقتها مع التيّار الشّيوعي، وقد رأينا سابقا كيـف يـتّهم الجزائـري بانتمائه للشيوعيين لمجرّد المطالبة بحريّة التّفكير، فما بالك بالمطالبـة بـأكثر مـن ذلـك، فضلا عن أنّ برنامج الإصلاحيين غلب عليه الطـابع الـدّيني والثّقـافي، ولعلّهـم رأوا أنّ الخوض في هذه الأمور المتعلّقة بالعمّال هو تدخّل في شؤون الإدارة الاستعمارية وهو مـا كانت تتفاداه الحركة حتّى لا تصطدم بها وتكون عواقب ذلك وخيمة، فتواجـه العراقيـل التي قد تؤدّي إلى إيقاف عمل الجمعيّة في حدّ ذاتها أو على الأقل تضربها بقوانين تعسّفيّة مثل ما كانت تقابلها به في كلّ مرّة، وهو ما كان الإصلاحيّون في غنـى عنـه، خاصّـة مـع تفاقم الوضع في الجزائر وتركيزهم على النّهضة التّعليميّة الكفيلة بتوعية العقول وإنـارة السّبل لهم حتّى يتمكّنوا بعدها عندما تحين لهم الفرصة من إعـلاء صـوتهم والمجـاهرة بالمطالبة بحقوقهم والدفاع عن كلّ ما يتعلّق بوطنهم وهويّتهم.

ورغم ذلك ومن خلال الوقوف على ما ورد في الشّهاب نجد أنّ العدالة الاجتماعيّة كانت على رأس القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي استقطبت اهتمام علمـاء الجمعيّـة الذين حملوا على عاتقهم مهمّة الانخراط والمشاركة في النّقاش المجتمعي العـام فبـالعودة إلى قانونها الأساسي نجد أنّها بيّنت سبب اعتمادها الإسلام لأنّه دين الله، يـدعو إلى الأخـوّة الإسلامية بين جميع المسلمين ويذكّر بالأخوّة الإنسانية بين كلّ البشر، ويسوّي في الكرامـة البشريّة والحقوق الإنسانية بين جميع الأجناس والألوان ويفرض العدل فرضا عامّا بـين جميع النّاس بلا أدنى تمييز، ويدعو إلى الإحسان العام، ويحرّم الظّلـم بجميـع وجوهـه وبأقلّ قليلة من أيّ أحد على أيّ أحد من النّاس، ويمجّد العقل ويدعو إلى بناء الحياة كلّها على التّفكير، وينشر دعوته بالحجّة والإقنـاع لا بـالإكراه، ويـترك للنـاس حرّيـة ديـنهم يفهمونه ويطبّقونه كما يشاءون، ويسوّي بين الفقير والغنيّ، ويدعو إلى رحمة الضّـعيف فيكفي العاجز ويعلّم الجاهل ويرشد الضال، ويغيث الملهوف وينصر المظلوم ويؤخذ على يد الظّالم، كما نجدها في شعارات صحافتها على رأسها الشـهاب قـد أدرجـت شـعارات تصبّ كلّها في موضوع العدالة والمساواة مثل " الحقّ فوق كـلّ أحـد والـوطن قبـل كـلّ شيء"[1]، والحقّ والعدل والمؤاخاة في إعطاء جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات"[2]

[1] : **الشّهاب** : ع1، م1 ، المصدر السّابق ص 1

[2] : **الشّهاب** : ج1 ، م7 ، رمضان 1349 – فيفري 1931 ، ص1

وفي غلاف المجلّة كتبت أربعة أركان ؛ الحريّة – العدالة – الأخوّة[1] والسّـــلام[2]، ودائمـــا مـــا كانت جمعيّة العلماء تصرّح وتؤكّد على هدفها الأسمى وهو التقدّم في سبيل ترقية المســلم الجزائري والدّعوة إلى العدل والإحسان والألفة والرحمة بين جميـــع الســـاكنين في القطـــر الجزائري[3].

كما لم تضيّع الشّهاب فرصـــة لفضـــح سياســـات المســـتعمر الفرنسيّ- المســـتبدّة والعنصريّة، حيث نشرت مقالا كتبه موريس فيوليت وزير الدّولة ووالي الجزائر سابقا في جريدة " سوسوارCe soir " ردّ فيه على م.مورينو شيخ مدينة قسنطينة ســـابقا ونائـــب العمالة بمجلس النوّاب الذي عارض مشـــروع بلـــوم فيوليـــت وكـــان معاديـــا للمســـلمين الجزائريين، بيّن فيه وبرهن على أنّ الاستعمار الفرنسي كان يعتـــبر المســـلمين في الجزائـــر منبوذين، وأنّ كارثة القطر الجزائري هي كونه مستعمرة فرنســـيّة، ورغـــم أنّ المســـتعمر كان لا يخدم أرضه إلّا بواسطة العمّال الأهالي غير أنّـــه ســـعى دائمـــا إلى أن يبقـــوا رعايـــا مهملين، لأنّهم كانوا يمثّلون اليد العاملة الفلاحيّة التي يجب أن تكون فاقدة كلّ حقّ لكي تبقى متحمّلة ما تتقاضاه من أجر زهيد لا يتجاوز الثمانية أو العشـــرة فرنكـــات يوميّـــا، منها قوتها وقوت عيالها، ووصف كيف أنّه في بعض جهات الوطن كـــان العامـــل الأهـــلي يحرم حتّى من أجره نقدا ويعطى مقابله مادّة عينيّة مثلما كان يحدث في بسكرة[4]، لـــذلك فإنّ المتتبّع للشّهاب يجد أنّها وظّفت فضلا عن دورها التعليمـــي والتثقيفـــي والتوعـــوي للمطالبة بحقوق الجزائريين وتحقيق العدالة والمساواة العامّة بين الجزائريين أنفسهم أو بين الجزائريين والمستعمرين خاصّة منهم الطبقة البروليتاريّة ولم تتوان في الكشف عـــن

[1] : ذهبت الكثير من الدّراسات إلى أنّ الكلمات الأولى هي شعار الثّورة الفرنسيّة ، وأضاف لها الشيخ ابن باديس كلمة السّلام ، وربّما يرجع ذلك إلى أنّ الشيخ أراد من خلال هذه المبادئ الثلاث أن يذكّر السّلطات الاستعمارية مرارا و تكرارا في كلّ عدد كانت تصدره المجلّة بشعارات ثورتها وبالتّالي دعوة غير صريحة لتطبيقها كذلك في الجزائر وإضافته للمبدأ الرّابع ربّما هو إشارة لها إلى أنّ العمل على ترسيخ الحرية والعدل والمساواة ستكون حتما نتيجته تحقيق السّلام، لكن عندما يئست الشهاب من المستعمر سنلاحظ حذف الكلمات الأربع من الغلاف ابتداء من أفريل 1935 ، ورغم ذلك كلّه إلّا أنّ هذه الشّعارات قبل أن تكون من مبادئ الثورة الفرنسيّة فهي من أسس الدين الإسلامي التي حثّ عليها في الكثير من المواضع في القرآن الكريم أو في السنّة النّبويّة.

[2] : رابح تركي عمامرة : **الذّاكرة** ، المرجع السّابق ، ص 89 – 90

[3] : عبد الحميد بن باديس: " أمل المستقبل" ، **الشهاب**، ج1،م12، أفريل 1936، ص03

[4] : عبد الحميد بن باديس: " موريس فيوليت والمستعمرون والقضيّة الإسلاميّة الجزائريّة"، **الشّهاب**، ج11، م13 ، جانفي 1938، ص948

الوجه الحقيقي لأرباب العمل، وانتهاكهم لحقوق العمّال، لذلك خاطب رئـيس تحريرهـا الشيخ عبد الحميد ابن باديس الإدارة الفرنسيّة منوّها إلى أنّ فوز بعـض الجزائـريين في امتحانات التوظيف في الإدارات مثل نجاح السيّد محمّد بن معيزة في الامتحان على كثيرين من رفقائه الفرنسيّين بإدارة البريد دليل على أنّ الجزائريين فيهم من الكفاءة والاقتدار ما يجعلها تدخل عمّالا منهم في دوائرها وتقلع عن الميز الممقوت والإهمال المبغض لهم[1]، كما نشرت المجلّة مقالا لمصطفى بن شعبان عنونه بـ " نقابات العمّال(في سـبيل الحيـاة)" وصف فيه حالهم والظّلم الذي يعانون منه إذ قال:" الشـغّالون أو خـدّام اليـوم تشـفق عليهم حتّى القلوب التي قدّت من حديد أو كانت لا تعرف حروف الإنسانيّة ... هذا النّوع من العمّال يداسون بأقدام أصحاب المعامل والعقـارات والقـوّة والمليـارات...وإذا طلـب حقوقه مقابل عرق الجبين لا يلقون سامعا ولا مجيبا إلى أن يضطرّوا إلى الإعتصاب فتقوم قيامة الماليين ويتّهمونهم بكلّ نقيصة وتشويه سمعتهم ويصوّرونهم للحكومة على أنّهـم عدوّ لها "[2] .

كما أولت الجمعيّة اهتماما بالعديد من قضايا الفلّاحـين خاصّـة منهـا قضـايا الأرض، إذ روّجت لفكرة المطالبة باستعادة أملاك الحبوس في الفترة (1936 – 1938) التي صادرتها فرنسا بعد أن وعدت باحترامها خاصّة وأنّ عددا من الفلّاحين الجزائـريين قد حبسوا أملاكهم لإنقاذها من المصادرة والحجز حتّى لا تستولي عليها سلطات الاحتلال الفرنسيّ، ومثل هذا الموقف لا يدع أمامنا مجـال للشـكّ في مقاومـة الإصـلاحيين لعمليّـة اغتصاب فرنسا للأراضي بطريقة لا شرعيّة ثمّ توزيعها على الكولون[3].

ولم تدّخر الشّهاب حبر قلم في الدّفاع عن العمّال الأهـالي، دعـت الإدارة إلى إشراك الجزائريين في إنجاز المشاريع، فعلى سبيل المثال وبمناسبة القرض الـذي قـرّره مجلـس النّيابات الماليّة للجزائر بقيمة 3.300.000000 فرنك كتب أحد الشّهابيين مقـالا طالـب فيه الجهات السلطات المعنيّة بالاستعانة بالعملة الجزائريين قائلا: " نرجـو ونأمـل مـن عدل الإدارة وحكمتها وسداد رأيها أن تستخدم عمّالنا المسلمين الذين أناخ عليهم البـؤس بكلاكله، وحطّم أملهم في الحياة، وأن تقرّر تخصيص العمل في إنجاز هذه المشاريع بأبناء البلاد حتّى تتسرّب إلى جيوبهم بعض تلك الأموال ولو بصفة أجـور وأجـورهم زهيـدة ،

[1] : **الشهاب**: السنة 1، ع26، 13 ماي 1926، ص23

[2] : **الشّهاب** : ع74 ، م2 ، 04 جمادى الثانية 1345 هـ / 09 ديسمبر 1926 ، ص 627

[3] : عدّة بن داهة : الاستيطان والصراع حول ملكيّة الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962 ،ج2، وزارة المجاهدين ، الجزائر، ص ص287 – 289

ونودّ أن لا نرى ما لا نراه بكل أسف وكدر وهو أنّ الأغلبيّة السّاحقة من اليد العاملة التي ستشغل في إنجاز هذه المشاريع الكبرى إنّما هي اليد العاملة الأجنبيّة من إسبانيا وإيطاليا وغيرها "[1]، في حين أنّه عندما يدعي الكثير من المستعمرين أنّ حالتهم أصبحت لا تطاق بسبب الأزمات وحالة الفلاحة السيّئة تتزلزل أرض الجزائر، وتهتم الإدارة الاستعمارية وتفتح خزائن الأموال وتوزّعها عليهم دون تقتير[2] مثلما فعلت سنة 1932، حيث خصّصت لهم خزينة يقترضون منها المال وفقا لقرار رسمي على أن لا تزيد قيمة القرض عن 150 ألف فرنك للمستفيد الواحد في العمالات الثلاثة الجزائر ووهران وقسنطينة[3]، وعندما صادق مجلس الأمّة على مشروع قرض آخر خاص بمنطقة الجنوب الجزائري بقيمة 100 مليون فرنك تقدّم رئيس الشهاب الشيخ ابن باديس بشكره للوالي العام ورجال إدارة الجنوب وجميع الذين سعوا للحصول على هذا القرض وتخصيصه لجملة من الإصلاحات الكبرى التي يحتاجها، وأكّد أنّ من " الواجب على كلّ إدارة حكيمة تهمّها مصلحة السكّان وإرجاع ثروتهم التي ذهبت السنون بها، أن تعني العناية التامّة بمسألتي الواحات والمواشي وبمسألة طرق المواصلات مع تخصيص العمل لليد العاملة الأهليّة حتّى تستفيد البلاد من القرض الفائدة المطلوبة بصفة حسيّة وبصفة معنويّة أيضا[4].

وهذا نداء صريح من الشّهاب للإدارة الاستعمارية تذكّرها بحالة الجزائريين وحاجتهم لأيّ عمل يسدّون به رمقهم ورمق عيالهم، وتدعوها إلى تخصيص بعض الأجور لهم على غرار العمّال الفرنسيين والأوربيّين الذين يتقاضى المتوظّفون منهم مرتّبا يفوق بكثير مرتّب نظرائهم من الأهالي الجزائريين في نفس الوظيف، وقد نشرت الشّهاب مقارنة بين المرتّبين حيث قدّر مرتّب الفرنسي والأوربي 1000 فرنك مع منحة الربع الاستعماري[5] وقدره 250 فرنكا ومنحة أخرى قدرها 08% بقيمة 80 فرنكا، ليصبح جملة ما يتقاضاه شهريا 1330 فرنكا، بينما الموظّف الأهلي الصّغير كان يتقاضى شهريا

[1] : عبد الحميد بن باديس : " حديث القرض "، **الشّهاب** : ج 8، م8 ، ربيع الثاني 1351 هـ / أوت 1932 ، ص 429 – 430

[2] : نفسه ، ص 432

[3] : عبد الحميد بن باديس : " إعانة المستعمرين "، **الشّهاب** : ج 8، م8 ، ربيع الثاني 1351 هـ / أوت 1932، ص432

[4] : عبد الحميد بن باديس: " في الجنوب"، **الشهاب**، ج8،م8،أوت 1932، ص431

[5] : هي عبارة عن 25% من أصل الرّاتب يتقاضاها الموظّف الأوربّي زيادة على الموظّف الجزائري، **ينظر: الشهاب**: ج10، م12، جانفي 1937، ص448

700 فرنك فقط ولا يأخذ من المنح العائليّة إلّا 08% بقيمة 56 فرنكا ليصبح جملة ما يتقاضاه هو 756 فرنكا[1]، وفي الوقت نفسه تلوم عليها اهتمامها بأوضاع المستعمرين على حساب السكّان الجزائريين المعوزّين، وهو ما ينافي المساواة والعدالة الاجتماعية .

لقد أخذ الشّيخ ابن باديس على عاتقه القيام بدور لا يقصر فيه عمله ليكون المفكّر الذي ينظّر لمجتمعه نظاما فكريّا بل ليكون الحركيّ الذي تحرّك طاقاته الواسعة جماهير الشعب الجزائري من حالة الكسل التقليديّة التي كانوا عليها ولم يكتف بعرض الواقع الاقتصادي للمجتمع الجزائري فحسب بل راح يحلّل مشاكله ويبيّن علله كمشكلة القمح التي كادت تقود الاقتصاد الجزائري إلى هوّة الخراب سنة 1932 ومشاكل الميزانية الجزائرية لسنة 1933 وحرب الخمور بين فرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، وعن كيفية استخلاص الضرائب من الجزائريين في بعض جهات الوطن باستعمال الشدّة والعنف والظلم[2] وغيرها من المعظلات التي أرهقت حال البلاد والعباد، وحاول اقتراح حلول للقضاء عليها مثلما حدث في أزمة 1935 عندما تعرّضت الجزائر لأزمة تكدّس القموح التي بسببها أصبح القطر الجزائري كلّه عبارة عن مملكة للمتسوّلين كان سببها تباطؤ الحكومة الفرنسيّة في مدّ يد العون للفلاحين وعجزها عن ابتكار وسائل لتخفيف ويلاتهم، فضلا عن أعمال المحتكرين وأصحاب المطاحن الكبرى خاصّة مع عجز حكومة باريس والجزائر في مكافحة تلك الحالة البائسة، وجاء ذلك بعد أن قرّرت قرضا جزائريّا بقيمة 400 مليون فرنك للمستعمرين و100 مليون أخرى لجمعيّات الاحتياط الأهليّة، عوض أن تخصّص مبلغه للانتفاع به بصفة مستعجلة في حلّ الأزمة والتّخفيف عن المصابين لكن هيهات فقد أدّى ثقل الإدارة الاستعماريّة المعتاد إلى زيادة الطين بلّة وشلّ حركة الإنقاذ [3] وللتغلّب على هذه الأزمة وضع الشيخ برنامجا عمليّا نافعا ينقذ الفلاحة الجزائريّة ويرجع الحياة للفلاحين لو أنّ الحكومة أخذت به تمثّل في:

1- دخول الحكومة سوق القمح بصفة مشترية.

2- تحجير دخول القمح الأجنبي للبلاد.

[1] : عبد الحميد بن باديس: " هيجان المتوظّفين"، **الشّهاب**، ج11، م8، نوفمبر 1932 ص586-587

[2] : عبد الحميد بن باديس:" مسائل جزائريّة"، **الشهاب**، ج12، م8، ديسمبر 1932، ص ص 642-645

[3] : عبد الحميد بن باديس: " مملكة المتسوّلين"، **الشهاب**، ج6، م11، سبتمبر 1935 ، ص376

3- إجبار رجال المطاحن على رحي القمح الـوطني فقـط عـلى أن يبتـاعوه مـن مطامير الحكومة الخاصّة.

4- جعل نسبة نوعي القمح في الرحى إجباريّا على نسبة الموجود مـن النّـوعين في البلاد.

5- ضرب المحتكرين من أصحاب المطاحن الكبرى ضربة قاسـية ومعاقبـة مـن يخالف أمر الحكومة منهم بغرامات ثقيلة جدّا.

غير أنّ الحكومة الفرنسيّة لم تكن لتأبه بأيّ حال من الأحوال للأهـالي الضّـعفاء المغلوب على أمرهم بل إنّها أقرّت قانونا يقضي- بقطـع 150 ألـف هكتـار مـن الكـروم إجباريّا، وهو ما انعكس سلبا على الاقتصاد والطبقة العاملـة المسـلمة حيـث كـان مـن ضربات ذلك القانون تعطيل نحو 200 ألف عامل جزائري عن العمل[1].

والحالة ذاتها كانت تعانيها أقطار المغرب الأخرى المستعمرة تونس والمغرب، ولم يخف الشيخ ابن باديس أسفه وتألّمه عمّا أصبح يعانيه تجار وصناع وفلاحو وأصـحاب الحرف فيها من علّة وداء، وقد أرجع رأس المصائب ومنبع الشرّ في البلاد المغربيّة كلّها إلى الإدارة الفرنسيّة التي كانت تشتغل في كلّ قطر من أقطارهـا بالمشـكل الاقتصـادي مـن ناحيتها العموميّة في أغلب الأحيان وأنّها تقرّر الإعانة -التي في الغالب لا تسـمن ولا تغـن من جوع- وطرق الانقاذ للجميع سواء كانوا من المسلمين أو المستعمرين وبهذه الطّريقـة يستأثر المستعمرون ومن ورائهم نوابهم بالمجالس التّشرـيعيّة والمجـالس المحليّـة ولهـم الكلمة المسموعة والقول الفصل بحصّة الأسد من تلك الإعانـات عـلاوة عـلى مـالهم مـن معاهد المال وجمعيّات الاحتيـاط ورؤوس الأمـوال الطّائلـة، والـنّظم والتّراتيـب وطـرق المعاملات ما يجعل الإعانات تصل لهم سريعا وفي الأوقات الصّالحة وبدون وسـائط، أمّـا الأهالي الذين لا حول لهم ولا قوّة فهم على عكس ذلك في خطّ مستقيم[2].

ومن بين الاقتراحات التـي اقترحهـا لتحسـين الأوضـاع الاقتصـادية في الأقطـار المغربية:

1- اهتمام الإدارات والحكومات في بلدان المغرب بالمشاكل الاقتصادية الأهليّة.

2- تشكيل لجان مستقلّة لبحث الأحوال الاقتصادية بحثا مدققا والعمل على إنقاذ الطبقات الأهليّة ولو بواسطة قـروض ضـخمة كـالتي كانـت تعقـد باسـتمرار للقيـام بالأشغال العموميّة.

---

[1] : نفسه، ص ص 377-381

[2] : عبد الحميد بن باديس: " البؤس الأهلي"، **الشهاب**، ج1، م11، ص566

وبذلك تصان ثروة الأهلي وتمكّنه من طرق العـيش والاكتسـاب وتنفـذ الشـمال الإفريقي كلّه بل وتجعله في مقدّمة بلاد العالم ثروة ورفاهية لأنّ 16 مليونا من المسـلمين فيه كان يمكنهم أن يكثروا الاستهلاك، وبذلك تدور الحركـة الاقتصـادية حـول محـور متين[1].

ومن ناحية أخرى كانت الجمعيّة تثمّن وتشـجّع كـلّ خطـوة سـواء مـن الإدارة الفرنسيّة أو ممثّلي الأهالي في المجالس طالما أنّها كانت تصبّ في صالح الأهـالي في الجزائـر خاصّة والمغرب عامّة، حيث قدّم الشيخ ابن باديس شـكره وثنـاءه إلى أعضـاء المجلـس الكبير في تونس والإدارة التونسيّة واستحسن ما قاموا به حيث اقترحوا عدّة إجراءات لرفع الظلم عن الفلاحين وتحسين أوضاعهم كإلغاء ضريبة العشر التي كانت قد أهلكت حرثهم والحط من معلوم الوسق الموظّف على التمـر والدقلـة[2] والحـطّ مـن أداء جزيـرة جربـة وتعويض ذلك برفع بعض الأداءات الأخرى وتحميل بعـض المنتوجـات أعبـاء تسـتطيع حملها، وقد تمّ قبولها وتطبيقها وهو ما أدّى إلى تحرير ميزانيّة تونس وتخفيـف العـبء عن الفلاحين[3] على أمل أن تحذو الإدارة الفرنسيّة في الجزائـر حـذوها في تـونس فتلغـي المغارم والضرائب عن الجزائريين خاصّة وأنّ إبطال أداء العشر في البلاد التونسية قد أدّى إلى حمل بعض البلدان الإسلامية مثل سوريّا على الطلب من حكومـاتهم بإلغـاء المغـارم والضرائب المماثلة[4].

ومن بين الدلائل أيضا على أن مطلب العدالـة والمسـاواة كـان حـاضرا دائمـا في اهتمامات رجال الجمعيّة وأنّهم لم يهملوا الطبقـة العاملـة باعتبارهـا تمثّـل جـزء مـن المجتمع الجزائري ما تضمّنته مقترحات المؤتمر الإسلامي باسم جمعيّـة العلمـاء، حيـث تمسّكت بضرورة إلغاء القوانين الاستثنائيّة والمساواة في المجالس النيابيـة بـين الممثّـلين المنتخبين الجزائريين والفرنسيين، والتمثيل البرلماني المشترك بمشاركة جميـع المـواطنين دون تمييز في جميع الحقوق مع الحفاظ على الشخصيّة الإسـلامية للشـعب الجزائـري[5] ونداء الشيخ ابن باديس الذي وجّهه للأمّة الجزائريّة أكّد فيه عدم فعالية سياسة المطالبة والانتظار لاسيما بعد أن تبيّنت حقيقة الحكومة الشعبيّة التي لم تختلـف وعودهـا عـن

---

[1] : نفسه ، ص567

[2] :نوع من أنواع التمور

[3] : نفسه، ص 567-569

[4] : "أداء الترتيب"، **مجلّة المغرب**، السنة 5، المغرب، عدد جانفي-فيفري 1937، ص09

[5] :" Dans la presse arabe", **l'Echo de la presse musulmane** , A2,N37,05Septembre1936,p04

سابقيها ودعاهم إلى الانتقال من سياسة الثقة إلى سياسة اليـأس والتمسـك بالشخصـية الوطنية والمطالبة بالمساواة التامة في جميع الحقوق وأوّلها المساواة في المجالس النيابيّة[1].

وتأثّرا بالحالة المأساويّة التي كانت لا تزداد إلا سوءا والتـي كـان يتخـبّط فيهـا الجزائريون سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبسبب فشل المؤتمر الإسلامي وتصلّب الإدارة الفرنسيّة عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي اجتماعا في 29 أوت 1937[2] تمخّضت عنه عدّة مقرّرات، نصّت مطالبه المستعجلة على:

1. تعيين الأجر الأدنى للعملة الفلاحين بعشرين فرنكا يوميّا
2. تنفيذ الأشغال العمومية الكبرى وجعل خزينة لإعانة العمال العاطلين
3. إعانة الفلاحين وصغار التجّار والمحترفين
4. حرية تعليم اللغة العربية وإيجاد المدارس الكافية للتعليم العام
5. الحرية التامة المطلقة للوعظ والإرشاد والتعليم في سائر المساجد
6. حرية الحج لبيت الله الحرام وحرية الصحافة والنشر
7. إلغاء كل القوانين الاستثنائيّة[3].

وواصل الشيخ ابن باديس استنكاره لسياسة تمييز الإدارة الاستعمارية الواضحة وظلمها للجزائريين، ففي الوقت الذي ملّ فيه الجزائريون مـن الانتظـار وسـئموا حالـة الرّكود والجمود الذي استولى على قضاياهم السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية والدينيـة منذ أمد بعيد، قامت الحكومة الفرنسيّة بزعامة المسيو سارو بنصرة يهود سيدي بلعباس في عمالة وهران الذين كانت قد أصدرت ضدّهم المحكمة الفرنسيّة قرارا يقضي- بمـنعهم من حق المشاركة في الانتخابات التشريعيّة والذين تفرنسوا بموجب قانون كريميو 1871 فانتفض لهم سارو وأصدرت المحكمة قرارا أرجع لهم بصفة قانونيّة مـا فقـدوه بصـفة قضائية عدليّة[4] ذلك أنّ فرنسا حسبه كانت تجاه القضايا الإسلامية في الجزائر والشـمال الإفريقي عامّة تكيل بمكيالين وتزن بميزانين مكيال واف وميزان راجح لـذوي السـلطة والنفوذ والمال والجاه العريض من الماليين الفرنسيين والمتفوّقين من الماليين اليهـود، أمّـا التّطفيف والإجحاف ففي كفّة المسلمين الذين حثّهم الشيخ ابن بـاديس عـلى ضرورة أن

[1] : عبد الحميد بن باديس: " نداء إلى الأمّة الجزائريّة ونوابها"، **الشهاب**، ج7،م13، سـبتمبر 1937 ، ص326

[2] عبد الحميد بن باديس: " اليأس بعد الرجاء" ، **الشهاب**، ج7، م13، المصدر السابق، ص324

[3] : نفسه، ص ص 326-329

[4] : عبد الحميد بن باديس: " إلى متى؟"، **الشهاب** ، ج1، م15، فيفري 1939، ص 44- 45

يكونوا قوّة ماديّة فعّالة لترفع صوتهم عاليا ضمن النظام الجمهوري وفي دائرة القـوانين الموجودة ولتجعل الجميع سواء في فرنسا أو في الشمال الإفريقي[1].

ومن جهة أخرى لام الشيخ ابن باديس الجزائـريين عـن إهمـالهم زمنـا طـويلا لأحوالهم الماديّة وأكّد أنّ الرقيّ العقلي مرتبط كلّ الارتبـاط بـالرقيّ المـاديّ ودعـاهم إلى الاهتمام بحاجاتهم ومتطلباتهم الماديّة، بمواجهة الفقر الذي هو مصدر الشرور والبلايـا، فحثّهم على تأسيس جمعيّات صناعيّة تكون بإشراف من هم أدرى بما يواجهـه الإسـلام وبلفت أنظار العارفين والمناضلين عن الحقوق الاجتماعية والصناعية والاقتصاديّة[2] وبيّن لهم أثر الصّناعة في التقدّم والمدنيّة وأنّها أوّل لازم من لوازم العمـران وأوّل نتيجـة مـن نتائجه، وأنّ أهميّة المصانع تكمن في الرّحمة والنّفع الذي تعود به على بني البشر، وأنّـه من لوازمها أن تراعى فيها حقوق العامل على أساس أنّه إنسان لا آلة، وانتقد مـن ناحيـة أخرى الصّناعة التي إذا بنيت على القسوة فإنها لا تحمد في مبدأ ولا غايـة وتصـبح أدواة عذاب لا رحمة ووسيلة تدمير لا تعمير[3]، ولم يكن اهتمامه بالصناعة من الناحية النظرية فقط بل تعداه إلى الناحية العمليّة حيث عزم ابن بـاديس ذات مـرّة عـلى إقامـة معمـل للمصانع[4]، وفي حديثه عن العامل المخلص اعتبر ابن باديس أنّ العامل الفاضل من يتعلم حرفة فيحبّها ويجتهد في إتقانها لاسيما إن تعلّم شيئا من الصنائع التـي كـان يحتاجهـا الجزائريون وهم محرومون منها كالخياطة العصريّة والصّباغة[5]، كما كـان لـه اتّصـال بالتجار والأعيان الذين كان يحثّهم دائما على التبرع ودعم الجمعيات الخيريّـة وجمعيـة التربية والتعليم والجامع الأخضر، فظهرت العديد من الجمعيّات مثل الجمعيّـة الوداديّـة للتجّار وأصحاب المعامل المسلمين في قسنطينة والتي كانت تقوم برعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والقانونية والسياسية[6]، ولمّا رأى الشيخ سيطرة المستوطنين وخاصّة اليهـود منهم على التجارة والصـناعة والزراعـة قـرّر تأسـيس جمعيّـة تجّـار قسـنطينة سـنة 1934[7]برئاسة السيّد بلقاسم بوشجّة وعلى منوالها تأسّست جمعيّـة أمـال التـي ضـمّت

---

[1] نفسه، ص 46

[2] : عبد الحميد بن باديس : "الفقر مصدر الشرور والبلايـا"،**الشـهاب**، ج6، م7، مـاي 1931، ص 362

[3] : ابن باديس: " العرب في القرآن"، **الشهاب**، ج3،م15، مارس 1939، ص72-73

[4] : مالك بن خليف: المرجع السابق، ص396

[5] : عبد الحميد بن باديس: " العامل المخلص"، **الشهاب**، ج12، م8،ديسمبر 1932، ص626

[6] : أندري ديرليك: المرجع السابق ، ص245

[7] : مالك بن خليف: المرجع السابق، ص 370-371

بدورها تجارّا من جميع أنحاء الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وكان لها نفوذ كبير في الاقتصاد الجزائري حتّى أنّ السّلطات الاستعماريّة كانت تراقب أعمالها وتحسب لها ألف حساب، حيث أصبحت الجمعيّة تستورد من الخارج ونظّمت أعمالها برأس مال وطني، سرعان ما ظهر أثرها على مستوى المشروعات الخيريّة من بناء المدارس والمساجد والنّوادي ومساعدة الفقراء[1].

الخاتمة: من خلال ما تقدّم يتّضح لنا ما يلي :

1- مدى اهتمام النّخبة الإصلاحيّة بالقضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع الجزائري على غرار قضايا التربية والتّعليم والثّقافة ومن بينها مسألة العدالة الاجتماعيّة التي عالجتها بطريقة أعمّ وأشمل من المنظور المادي الذي تتناول به دائما، أسسها الحريّة والإخاء والمساواة.

2- أنّ نظرة الإصلاحيّين للعدالة الاجتماعيّة لم تكن نسبيّة ولا جغرافيّة فلم تقتصر على القطر الجزائري فحسب، بل تعدّت ذلك لتكون وفق منظور قوميّ إنساني شمل الشعوب المستعمرة الأخرى في بلاد المغرب والعالم كونها تعتبر حقّا من الحقوق الإنسانية التي ينشأ عليها العيش الكريم .

3- التّأكيد على الدّور المميّز الذي لعبته مجلّة الشّهاب في تصوير الحراك الاجتماعي لجمعيّة العلماء ورجالها الذين سخّروا أقلامهم للكشف عن سياسات المستعمر التي هدفت إلى تحطيم بنى المجتمع الجزائري وتمزيق أواصره من جهة وتوعية الفرد الجزائري بحقيقة واقعه وكيفيّة إصلاحه وتحريره من براثن الاستعباد والعبوديّة، وتحقيق نهضة شاملة تعصمه من الزّلل والانحراف من جهة أخرى.

4- يتبيّن لنا قصور تلك النّظرة التي تبنّاها العديد من الدارسين والتي آخذوا فيها رجال الإصلاح والجمعيّة واتّهموهم بابتعادهم عن نصرة الطبقة العاملة بمختلف فئاتها وعن مشاكلهم، وأنّ ذلك إنّما يعود لتقصير الباحثين والدّارسين الذين بنوا أبحاثهم على تصوّر مسبق، فركّزوا فيها على التوجّه الديني والثقافي للجمعيّة بدرجة أولى ثمّ على خوض المصلحين للتجربة السياسيّة بدرجة أقل على حساب التوجّه الاجتماعي والاقتصادي الذي خصّصت له جمعيّة العلماء وأقلامها جزء مهمّا من نضالها، وهو ما تشهد عليه صفحات جرائدها المختلفة، وهذه دعوة عامّة لهم للالتفات إلى هذا الجانب ونفض الغبار عن إرث جمعيّة العلماء المسلمين وإسهاماتها في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة في الجزائر.

[1] : سيّد بن حسين العفّاني: زهرة البساتين من مواقف العلماء والربّانيين، ج5، دار العفّاني، القاهرة، 2009، ص342